NASS
مـركـز نـون للدراسـات الاستراتيـجيـة
Noon Association for Strategic Studies

رؤيــة تـحليليــة

دونالد ترمب والأتفاق النووي الإيراني ..حاضر مُتأزم يؤرق المستقبل

مركز نون

وحدة تحليل السياسات

18 اكتوبر/ تشرين الأول 2017

Noon Association for Strategic Studies
info@nooncenter.org
www.nooncenter.org

يُثير البرنامج النووي الإيراني جدلاً واسعاً في مضامين العلاقة الحالية والمستقبلية التي تربط واشنطن بطهران، فعلى مدى 12 عام من مباحثات غير مستقرة حول برنامج إيران النووي، توصل الطرفان الى أتفاق تم أعتماده يوم الأحد الموافق18 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، ضمن ما عُرف حينها رسمياً بـ"خطة العمل المشتركة الشاملة"، ما بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بعهد الرئيس باراك أوباما، والقوى العالمية الأخرى المشاركة في الأتفاق، وهي كل من بريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا، وبالفعل تم إتخاذ خطوات لتنفيذ "خطة العمل المشتركة الشاملة"، حول برنامج إيران النووي، وهو ما أعتبرته ايران حينها نجاحاً باهراً للدبلوماسية الإيرانية في إنهاء العقوبات على الأقتصاد الإيراني، وعده الرئيس الأمريكي انذاك تقييداً برقابة دولية على برنامج أيران يضمن أبتعاده عن الطابع العسكري، وتطلعاتها النووية بذات الوقت.

إذا كان كل ذلك تحقق في زمن الرئيس باراك أوباما، المحسوب على تيار حزبي "الحزب الديمقراطي" لا يضع التوتر وأستخدام القوة ضمن أولويات التعامل، و وفقاً لأدائه الإستراتيجي الذي ارتكز على مبدأ "القوة الذكية"، التي تجمع ما بين أدوات ناعمة كالدبلوماسية والمنح الاقتصادية والثقافة والتكنولوجيا، و أدوات صلبة كالخيارات العسكرية ضمن نهج استخدام القوة، والعقوبات الأقتصادية، فأن رحيل إدارة باراك أوباما لا يعني استمرارية طمأنينة طهران للأتفاق النووي وسريانه، لاسيما وأن الأدارة الامريكية عُهدت الى رئيس ينتمي لـ"الحزب الجمهوري"، الذي يضع مبدأ أستخدام القوة ضمن أولويات التعامل الخارجي، وبالتحديد عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية خارجياً، فضلاً عن أعتبار تعديل أو ألغاء الاتفاق أحد مبادئ الترويج الأنتخابي لذات الرئيس أثناء حملته الأنتخابية، و وجود رغبة جامحة بتحقيقها بعد الفوز، كل ذلك يضع طهران أمام تحديات ومخاطر جديدة.

والجدير بالذكر أن الأتفاق النووي، كان قد تضمن بنود مهمة عديدة ، وكالأتي :

- تقييد البرنامج النووي الإيراني على المدى الطويل مع وضع حد لتخصيب اليورانيوم لا يتجاوز عتبة 3.67 في المئة.
- تحويل مفاعل فوردو وهو المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم إلى مركز لأبحاث الفيزياء والتكنولوجيا النووية.
- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى 5060 جهاز فقط.
- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA لكل المواقع الإيرانية المشتبه بها، ويشمل ذلك مواقع عسكرية يتم الوصول إليها بالتنسيق مع الحكومة الإيرانية.
- تمتنع إيران عن بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة 15 عاما.
- حظر استيراد أجزاء يمكن استخدامها في برنامج إيران للصورايخ الباليستية لمدة 8 سنوات، كما يحظر استيراد الأسلحة لمدة 5 سنوات.
- الاتفاق يسمح بإعادة فرض العقوبات خلال 65 يوما إذا لم تلتزم طهران بالاتفاق.

بالمقابل ، حصلت طهران بموجب الأتفاق النووي على الأتي :

- رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها "لاسيما الأصول الإيرانية المجمدة في الخارج، وكذلك موضوع حظر السفر على معظم الأفراد والهيأت التي شاركت في البرنامج" بشكل تدريجي بالتزامن مع وفائها بالتزاماتها في الاتفاق النووي.
- معاودة تصدير النفط بكامل طاقتها الإنتاجية فور بدء تنفيذ الاتفاق.

- التعاون بين الدول الكبرى وإيران في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

و في حالة تأكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي، والوفاء التام بكافة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النووي سيتم رفع العقوبات نهائيا عن أيران.

إن إعلان دونالد ترامب مراراً عدم رضاه بالأتفاق النووي المُبرم مع إيران، مقرناً بذات الوقت السلوك السياسي الأيراني بالأتفاق النووي الأيراني، يمثل إيذاناً بمرحلة جديدة تعبر بُعمق عن أفول سياسة القوة الناعمة تجاه طهران، ببرنامجها النووي وسلوكها السياسي بمنطقة الشرق الأوسط، وأن القوة الصلبة بشقيها العسكري والأقتصادي، هي الخيار المطروح في التعامل، فلم يخفِ الرئيس ترامب سراً فيما يتعلق بنواياه ورغبته تجاه ايران في موضوع الاتفاق النووي، والقضايا الأخرى ذات الصلة، كونها تعد نقطة الأرتكاز الأكثر عُمقاً في العلاقة المتشنجة التي تجمع واشنطن بطهران، أملاً في تغيير الموقف لصالح واشنطن ببُعد جديد يقلل تلك المكاسب التي حصلت عليها طهران بزمن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، لاسيما وأن دونالد ترامب يرى أن الأتفاق إن كان يحد نسبياً من قدرة إيران على تطوير برامج للأستخدام العسكري، فأنه من جانب أخر كان قد عبر عن أعتراف مباشر من الولايات المتحدة بحجم إيران و مدى تأثيرها في المنطقة، وهو ما يرفضه ترامب.

أتساقاً لذلك، يدرك دونالد ترامب تماماً، كما الإيرانيون ذاتهم، ان الأمر لا يتعلق بالأتفاق النووي بحد ذاته بقدر ما يتعلق بالسلوك السياسي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن التدخلات الإيرانية في سوريا ولبنان والعراق واليمن تقلق المصالح الأمريكية هناك، لا بل تتعارض وتتقاطع معها، الأمر الذي دفع ترامب وبطريقة ذكية الى تحديد عقوبات تجاه الذراع الأكثر فاعلية في إيران "الحرس الثوري"، الذي وصفه الرئيس الإيراني حسن روحاني بالقول "أنه يمثل مفخرة لأيران"، فضلاً عن عدم الأعتراف بالألتزامات المترتبة على الأتفاق من قبل إيران، الأمر الذي يضع إيران أمام تحدي حقيقي فعلاً، وربما أمام أزمات أقتصادية وسياسية، كونها تدرك أن المرحلة الجديدة ستخضع لتساوم جديد، يشترط فيه ترامب لسريان الأتفاق إضافة ألتزام إيران بسحب جميع أذرعها

من مناطق التوتر في لبنان وسوريا واليمن والعراق، وإيقاف دعمها لعدم أستقرار المنطقة، وتقييد مشاريعها الخارجية، وإلا فأنها أمام أزمات من نوع جديد، لاسيما وأن واشنطن صرحت بأنها ستعمل على إعادة إحياء دعمها للمعارضة الإيرانية التي تعمل على تغيير النظام، ذلك المشروع الذي كانت قد أوقفته إدارة أوباما، بالإضافة الى تعطيلها أنذاك دعم النشاطات الأكاديمية والإعلامية والسياسية الموجهة ضد طهران، وذلك في محاولة دبلوماسية لأحتواء حكومة روحاني.

أما على صعيد الموقف الدولي الذي راهنت عليه إيران، يلاحظ بأن الأعتراض الذي ابدته أوربا تجاه ترامب فيما يتعلق بموضوع الأتفاق، سرعان ما تلاشى لتقف كل من بريطانيا وألمانيا تلاهما فرنسا الى جانب الولايات الولايات المتحدة في موقفها بالضد من السلوك الإيراني في المنطقة وبما يعزز بذات الوقت من موقف ترامب تجاهها وتجاه الأتفاق النووي أيضاً، وبذلك يعد الموقف الأوربي مُغايراً ومبدداً بذات الوقت لتلك الأمال التي وضعتها طهران وهي تحاول تقديم الأتفاق على أنه حزمة واحدة ، وفرضه على الجميع دون التمييز بين منع النشاط النووي الذي يؤهلها للتفوق العسكري، وبين سلوكيات النظام وممارساته المستفيدة من الاتفاق النووي نفسه، وبذا فقد نجح الرئيس دونالد ترامب في أستمالة حلفائه الأوربيين، بعدما كانوا يرفضون التراجع عن الأتفاق مع طهران، عندما وضعهم أمام خيارين، أما تصحيح الأخطاء التي صاحبت الأتفاق، بحسب نظره، أو إلغائه، مؤكداً وبألحاح على رفض الإستمرار في الوضع السابق، وهو ما رفضته طهران، مُنددة ومهددة بأي تنصل عن بنود الأتفاق، مُعتبرة أياه أمراً مُنتهياً ومنذ وقت توقيعه و دخول حيز التنفيذ، فضلاً عن معارضتها الشديدة لأية عقوبات قد تتخذ بالضد من الحرس الثوري الإيراني.

على الجانب الاقليمي، أيدت كل من المملكة العربية السعودية و الأمارات والبحرين، واشنطن في مسعاها لكبح السلوكيات السلبية لطهران في المنطقة، أما عن تركيا فلا تريد هي الأخرى أن تواجه منافساً أقليمياً يعيق مشروعها ومصالحا فيها، وبذا نجدها أمام تأييد ضمني، وإن لم تعلن ذلك صراحة .

مما تقدم ، يتضح أن ترامب يضع في الحسبان أربع مسائل مهمة ينبغي على طهران الأخذ بها، وهو في سعيه لتعديل الأتفاق أو إلغائه، وهي كالأتي:

- الصواريخ البالستية الإيرانية، والحد منها .
- دعم الارهاب.
- زعزعة إستقرار المنطقة.
- تعارضها مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

الأمر الذي يفرض بأحتمالية عالية عودة المواجهة السياسية، ما بين واشنطن وطهران، لاسيما وأن المعادلة الجديدة أمام النظام الإيراني، باتت إما وقف دعم الحروب وعدم الأستقرار، وإما عودة العقوبات. إلا أن الناحية الموضوعية تدفع بنا للقول أن عدم مصادقة الرئيس الأمريكي للاتفاق لا يلغيه، ذلك لأن بنود الأتفاق خلت من هذا الشيء قانوناً، دون أن ننفي بذات الوقت عائدية الأمر الى الكونغرس الأمريكي، كونه الجهة التي تخول الرئيس الأمريكي بالتوقيع من عدمه، إلا أن غالبية الكونغرس هم أعضاء من الحزب الجمهوري الداعم لمخططات ومشاريع ترامب، فضلاً عن أن إستمرارية السلوك الإيراني في صنع الصواريخ البالستية، والتدخلات الإقليمية، ورفضها لتققيد تأثيراتها في المنطقة، قد يشكل عاملاً مساعداً يدفع بتمرير مشروع القرار في الكونغرس، وبذا سيتم عدم توقيع الأتفاق على البرنامج الإيراني، دون الإملاءات الأمريكية، والتي ستزداد حدتها بضهور رهط دولي جديد يمارس المزيد من الضغوط على إيران بحزمة عقوبات دولية جديدة.

ويبقى السؤال المُهم بعد ذلك هو، هل ستستجيب طهران لرغبات ترامب؟ وفي حالة الرفض، ما مدى تلك التأثيرات التي ستنعكس على منطقة الشرق الأوسط، في ظل المصالح الأقليمية والدولية المتشابكة هناك، بتصاعد التوترات في العلاقات الأمريكية– الإيرانية؟.. رُبما المُتغيرات السريعة في المنطقة بمُعطياتها المباشرة في المُستقبل القريب ستكون خير إجابة على التساؤلات أعلاه.